الأنباء
الجمعة 23 سبتمبر 2011

الإعلام الإسرائيلي: اليهود غير قادرين على الاحتفال بأعيادهم بدون مبارك

السفارة الإسرائيلية في القاهرة.. لا يوجد أحد

صورة ارشيفية للاشتباكات بين الثوار والشرطة أمام السفارة الاسرائيلية في القاهرة

القاهرة ـ د.ب.أ: غادر القاهرة امس طاقم سفارة اسرائيل لدى مصر متوجها الى تل ابيب بعد زيارة لمصر استغرقت ثلاثة ايام تابع خلالها بعض اعمال السفارة وتفقد اوضاعها عقب محاولات اقتحام مقرها قبل نحو اسبوعين.

وذكرت مصادر مطلعة بمطار القاهرة ان الطاقم يضم القنصل العام الاسرائيلي ياكوف ديفير والمستشار ومدير الامن ونائبه الذين كانوا وصلوا الى العاصمة المصرية الاثنين الماضي، ومن المتوقع ان يظلوا في اسرائيل لقضاء عطلة الاعياد اليهودية.

وبذلك لا يوجد مسؤولون لمتابعة اعمال السفارة حيث لا يوجد احد من الجالية الاسرائيلية بمصر خلال فترة الاعياد الحالية.

وكانت مصادر اسرائيلية توقعت عودة السفير الاسرائيلي اسحاق ليفانون الى القاهرة بعد اجازة الاعياد الا انه اشترط للعودة استقرار الاوضاع في مصر خاصة انه سينهي فترة عمله الشهر المقبل.

الى ذلك وصفت وسائل الإعلام الإسرائيلية قرار مصر بحظر تصدير سعف النخيل إلى إسرائيل، بأنه قرار «صادم»، وما كان ليتخذ مطلقا في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

وأرجعت صحيفتا «يديعوت أحرونوت» و«ذا ارکر» الاسرائيليتان والقناة السابعة الاسرائيلية القرار الذي اتخذته مصر بدون سبب وللمرة الأولى بحظر بيع سعف النخيل لإسرائيل والجاليات اليهودية في الخارج، إلى غياب الرئيس السابق حسني مبارك عن الحكم، والذي كان يشهد عهده تصدير ما يقرب من 700 ألف سعفة نخيل إلى إسرائيل، حيث كان يحرص مبارك على إسعاد إسرائيل واليهود في شتى أرجاء العالم، خلال موسم أعيادهم اليهودية.

ويذكر ان الدول التي بها جاليات يهودية كبيرة تستخدم سعف النخيل في الصلوات والاحتفالات الدينية بعيد «المظال ـ العرش» اليهودي.

وأوضحت وسائل الإعلام الإسرائيلية، أن عيد «المظال ـ العرش» اليهودي أصبح الضحية الأخيرة لتدهور العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية عقب ثورة مصر التي أطاحت بالرئيس السابق حسنى مبارك، وعقب الأحداث التي نفذها المصريون ضد السفارة الإسرائيلية في القاهرة، والتي أدت إلى عودة السفير الإسرائيلي وعدد كبير من الدبلوماسيين إلى تل أبيب.

وأشار الإعلام العبري إلى ان القرار المصري بحظر تصدير سعف النخيل إلى إسرائيل تسبب في حدوث أزمة كبيرة لدى الحكومة الإسرائيلية التي ستضطر إلى استيراد سعف النخيل من دول أخرى لإتمام الطقوس الدينية لعيد «المظال ـ العرش» اليهودي، حيث يفضل الإسرائيليون سعف النخيل المصري رغم ارتفاع سعره إلى 100 شيكيل للسعفة الواحدة.

بالإضافة إلى تقديس الإسرائيليين واليهود بشكل عام لسعف النخيل المصري الذي ينمو ويأتي لهم من سيناء، بناء على مزاعمهم الدينية بأن سيناء جزء من الأرض المقدسة «أرض الميعاد» التي وعدوا بها.

تركيا تعزل الوزير الهارب رشيد محمد رشيد من منصبه

رشيد محمد رشيد

عزلت الحكومة التركية وزير التجارة والصناعة الهارب رشيد محمد رشيد من منصبه كمستشار اقتصادي لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في خطوة ايجابية على خلفية زيارته للقاهرة. وجاء في قرار عزل رشيد الذي نشرته جريدة «روز اليوسف» امس انه نظرا لسعي الحكومة التركية وتقديرا للسلطات المصرية الحاكمة وبناء على رغبة مصرية مقبولة، قررت الحكومة التركية انهاء عمل الوزير المصري الهارب والمتهم في عدد من الجرائم الموثقة لدى القضاء المصري «رشيد محمد رشيد» الذي يحمل الجنسية التركية. وقامت الحكومة التركية بتفعيل معاهدة تسليم الهاربين والمجرمين بين مصر وتركيا على ان تلتزم الحكومة التركية بتسليم المواطن التركي من اصل مصري (رشيد) واي فرد تطلبه مصر من افراد اسرته للسلطات المصرية حال وصوله لأي منفذ حدودي تركي. وتم توقيع هذا القرار من جانب رئيس الحكومة التركية الذي يحمل رقم 0344 بتاريخ 17 سبتمبر، وقد تم ارسال هذا القرار إلى كل دول الاتحاد الاوروبي والمفوضية الاوروبية وكذلك للخارجية البريطانية.

أساتذة «9 مارس»: سوزان مبارك ست «غلاوية» ومزورة

سوزان مبارك

قالت د.ليلى سويف الاستاذة بكلية العلوم بجامعة القاهرة، عضو حركة 9 مارس ان الحركة تقدمت بطلب لإعادة النظر كلية في موضوع منح الدكتوراه الفخرية من الجامعة، ليكون لشخصيات غير قائمة في السلطة، وتتمتع بقدر كبير من الفكر والعلم والوطنية.

وأضافت سويف خلال لقائها ببرنامج مانشيت على فضائية «أون تي في» الثلاثاء ان منح الدكتوراه الفخرية لزوجة الرئيس السابق سوزان مبارك قبل الثورة أساء الى الجامعة والعاملين بها على اعتبار أن سوزان مبارك لا تستحقها على الاطلاق. وأوضحت سويف ان سوزان مبارك ست «غلاوية» وزوجها حسني مبارك أكثر تحملا للنقد عنها، وقالت: لا يمكن تصور حصول سيدة أساءت لمصر على تلك الدكتوراه.

من جهته، قال مجدي قرقر، أمين عام حزب العمل وعضو «9 مارس»، ان المناخ الحالي يقضي بأن على الذين تسببوا في إفساد الجامعة التنحي أو البعد أو الاستبعاد، مشيرا الى ان سوزان مبارك مزورة وثقافتها محدودة. وأكد أن الحركة مستمرة في الدعوى القضائية الخاصة بسحب الدكتوراه الفخرية من زوجة الرئيس السابق. وفي إطار آخر، لفت قرقر الى ان حركة 9 مارس كان لها دور في خروج الحرس من الجامعات وقال: لولا الحركة ما خرج الحرس من الجامعات، مؤكدا أنها ـ الحركة ـ أحبطت محاولات عديدة لتدخل الأمن في اختيار رؤساء الجامعات. وأوضح أن قانون الجامعات واللوائح ليس به شيء يتعلق بالأمن، لافتا الى ضرورة اعادة النظر في قانون تنظيم الجامعات لضمان استقلالها. وشدد على حق الاساتذة الجامعيين المقيمين خارج مصر بشكل مؤقت في انتخاب رئيس الجامعة. من جانبها، أكدت د.ليلى سويف ان أمن الدولة كان يقرر تعيين رؤساء الجامعات، ولكن حاليا الأمن لا يملك السلطة الكافية للتدخل، مشيرة الى أن 9 مارس ترفض تماما تدخل الاحزاب السياسية في انتخابات الجامعات. وقالت ان حركة 9 مارس لا تمانع في ترشح أي شخص ينتمي لأي حزب حتى لو كان الحزب الوطني لأن الانتماءات السياسية ليس لها علاقة بانتخابات رؤساء الجامعات، على حد قولها.

«قضايا الدولة» تطلب تعويضا بـ2 مليار جنيه من مبارك ورموز نظامه

حسني مبارك

القاهرة: أعلن المستشار محمد الشيخ رئيس هيئة قضايا الدولة أن الهيئة قامت بالادعاء المدني في 6 من القضايا المنظورة امام المحاكم في الوقت الحالي والمتهم فيها رموز النظام السابق بداية من الرئيس السابق ونجليه وحبيب العادلي ومرورا بموقعة الجمل المتهم فيها صفوت الشريف وفتحي سرور وعائشة عبدالهادي وآخرون وقضايا التربح واهدار المال العام المتهم فيها يوسف بطرس غالي ورشيد محمد رشيد وزهير جرانة وأنس الفقي واحمد نظيف وآخرون.

وصرح المستشار أحمد الغزالي الأمين العام لهيئة قضايا الدولة بأن الهيئة ادعت مدنيا بما يقرب من 2 مليار جنيه في الجنايتين رقمي 2011/3463 جنايات قصر النيل المتهم فيها رئيس الجمهورية السابق محمد حسني مبارك و2011/7221 جنايات قصر النيل المتهم فيها وزير الداخلية الأسبق حبيب ابراهيم العادلي ومساعدوه بقتل واصابة المتظاهرين خلال الفترة من 2011/1/25 وحتى 2011/1/13 وقد تم الادعاء مدنيا عن الدولة «ممثلة في وزارتي الداخلية والمالية» قبل المتهمين بمبلغ مليار جنيه مصري على سبيل التعويض المدني المؤقت لإرساء مبدأ التعويض، لارتكاب المتهمين الجرائم المؤثمة بأمر الاحالة، وذلك لأنهم خلال الفترة من 2011/1/25 الى 2011/1/13 بدوائر أقسام ومراكز الشرطة بشتى انحاء الجمهورية، وهم موظفون عموميون تسببوا بأخطائهم في إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح الجهة التي يعملون بها «وزارة الداخلية» على النحو الوارد بالتحقيقات وأدلة الثبوت، بحسب صحيفة الاخبار الخميس.

كما تم طلب إلزام المتهمين بتعويض رمزي تقدره المحكمة عما اصاب الشعب المصري من اضرار أدبية نتيجة خطأ المتهمين الذي ترتب عليه ازهاق الارواح الطاهرة لأبناء مصر شهداء الثورة الابرار. كما ادعت الهيئة مدنيا في الجناية رقم 2011/85 جنايات كلي وسط القاهرة المتهم فيها انس احمد نبيه الفقي وزير الاعلام الاسبق ويوسف بطرس غالي وزير المالية الاسبق لإضرارهما عمدا بمصالح جهتي عملهما وتوجيه الاموال المخصصة لبند السلع والخدمات بالموازنة العامة للدولة للدعاية الانتخابية للحزب الوطني.

وقد تم الادعاء مدنيا ضدهما استنادا الى انه خلال عام 2010 وبصفتهما موظفين عموميين اضرا عمدا بأموال ومصالح جهتي عملهما ضررا جسيما حيث خلط المتهمان اموال الدولة بأموال الحزب الوطني المنحل بأن تم وضع خزينة الدولة المملوكة للشعب تحت تصرف ذلك الحزب لينفق منها حيث يشاء فقام المتهم الاول بطلب اموال من وزارة المالية لصرفها على الحملة الإعلامية للانتخابات البرلمانية والرئاسية واستطلاع الرأي عليها والدعاية لاعمال الرئاسة في الفترة من عام 1981 وحتى عام 2010 وبجلسة 2011/7/5 قضت المحكمة حضوريا للأول وغيابيا للثاني ببراءة كل من المتهمين فيما اسند إليهما وبعد قبول الادعاء المدني المبدي من الحاضرين عن نقابة المحامين لرفعه من غير ذي صفة وبرفض الدعوى المدنية المقامة من هيئة قضايا الدولة وألزمت المدعين بالحق المدني المصاريف ومائتي جنيه أتعابا للمحاماة.

الرقابة الإدارية: عبدالعزيز استغل منصبه في جمع أموال دون وجه حق

تقرير رسمي: مليار دولار و38 شركة و5 قصور ثروة سكرتير «مبارك»

دبي ـ العربية.نت: كشفت تقارير رسمية صادرة عن هيئة الرقابة الإدارية، أن جمال عبدالعزيز سكرتير الرئيس المصري السابق حسني مبارك، استغل علاقته بالنظام السابق في تكوين ثروة مالية ضخمة فضلا عن ثروة عقارية هائلة.

وأشار التقرير الذي نشرته صحيفة الأهرام المصرية امس، إلى أن عبدالعزيز استغل نفوذه ومنصبه السياسي في تكوين علاقات مع عدد من رجال الأعمال وكبار المسؤولين في الدولة بقصد تكوين مبالغ مالية دون وجه حق وبالمخالفة للقوانين.

وتضمن التقرير امتلاك عبدالعزيز 38 شركة منها 25 شركة يساهم فيها بنسب متفاوتة تخطت رأسمالها 5 مليارات جنيه، ومن هذه الشركات مجموعة شركات شهيرة لها مشكلات مع البنوك، حيث يساهم بنسبة 40٪ في الشركة الرئيسية للمجموعة، هذا بالإضافة إلى شركة لاستيراد القمح بالأمر المباشر لصالح هيئة السلع التموينية.

وتبين أن هذه الشركة مسجلة باسم زوجته، كما يمتلك عبدالعزيز مجموعة شركات بالمنيا برأسمال 200 مليون جنيه.

وأضاف التقرير ان عبدالعزيز يمتلك ثروة عقارية ضخمة عبارة عن 5 قصور بينها قصران بمركز ابشواي بالفيوم، بالإضافة إلى عمارة مكونة من 6 طوابق بمنطقة النزهة بمصر الجديدة، كذلك يمتلك 3 قرى سياحية بأكتوبر والغردقة والساحل الشمالي.

وكشفت الرقابة الإدارية ان سكرتير مبارك مساهم في شركات أخرى بنسب متفاوتة ليكون شريكا خفيا كشركة تداول الحبوب (سينوس) التي حققت أكثر من 6 مليارات جنيه من وراء التعامل مع هيئات ومصالح حكومية.

اتهام ضابط شرطة في القاهرة بتشكيل عصابة للنصب والسرقة

اتهم شقيقان ضابط شرطة بالنصب عليهما والاستيلاء على مليون و500 ألف جنيه، وكشفت تحقيقات نيابة مدينة نصر أول أن الضابط المتهم يقود تشكيلا عصابيا يضم رجل أعمال و8 آخرين، وأن المتهم الأول يستغل وظيفته ويتستر وراءها لارتكاب جرائمه، وتبين من التحقيقات التي جرت بإشراف نبيل عباس، مدير النيابة، أن المتهمين سرقوا أموال الشقيقين بالإكراه بعد إيهامهما بوجود قطعة أرض في التجمع الخامس لإقامة مشروع تجارى عليها.

ألقت المباحث القبض على الضابط ورجل الأعمال وأمرت النيابة بحبسهما 4 أيام على ذمة التحقيقات ووجهت لهما تهم النصب والسرقة بالإكراه، وكلفت المباحث بتحديد هوية باقي المتهمين وسرعة ضبطهم وإحضارهم.

وقال إيهاب كمال وشقيقه محمد، المجني عليهما، في التحقيقات التي أجراها مينا إسكندر أنهما يعملان في السعودية منذ سنوات طويلة، وقررا العودة إلى مصر لعمل مشروع في إحدى المدن الجديدة وتمكنا من تدبير مبلغ مالي كبير، وتقابلا مع أحد معارفهما، يدعى «تامر ـ ع» رجل أعمال، وتناقشا معه في المشاريع المحتمل نجاحها في مصر خلال الفترة الحالية، وأخبرهما بأنه على صلة وطيدة بضابط شرطة لديه اتصالات كبيرة مع المسؤولين ويستطيع بعلاقاته إنهاء أى معوقات. وأضافا أن رجل الأعمال حدد لهما ميعادا مع الضابط وتقابلا معه في أحد «المولات» التجارية في مدينة نصر، وعند دخولهم «المول» ترك الضابط سلاحه «الميري» في الأمانات وأخبر المجني عليهما أن هناك أحد رجال الأعمال يريد بيع قطعة أرض في موقع متميز بالتجمع الخامس، قيمتها مليون ونصف المليون جنيه.

وأضافت التحقيقات أن المجني عليهما سلما الضابط 200 ألف جنيه كعربون للاتفاق مع مالك الأرض، وبعد ساعات من حصوله على المبلغ قام بالاتصال بهما وأخبرهما أن مالك الأرض يريد البيع بسرعة ويحتاج إلى باقي المبلغ، وأن المجني عليهما أحضرا المبلغ وتقابلا مع الضابط في منطقة النزهة، وأثناء وقوفهما معه ومع المتهم الثاني «تامر» فوجئا بسيارة ميكروباص يهبط منها 8 أشخاص بينهم 3 يرتدون ملابس أميرية، يشهرون الأسلحة النارية في وجهيهما ويخبرونهما أنهم من مباحث الأموال العامة وأخذوا حقيبة الأموال والضابط بعد تقييده وفروا هاربين.

أكد أن هناك التزاما من جميع المرشحين المحتملين بفرض غطاء من السرية على اجتماعاتهم

أبوالفتوح: خير للإخوان أن يكتفوا بالدعوة ويبتعدوا عن السياسة

د.عبدالمنعم أبو الفتوح

القاهرة ـ أ.ش.أ: قال المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية د.عبدالمنعم أبو الفتوح، إنه وباقي المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية سيعلنون عما يتم التوصل إليه في اجتماعاتهم التي عقدت على مدار الأسبوع الماضي، والمقرر لها أن تتكرر.

وقال أبوالفتوح خلال اللقاء الجماهيري الذي عقده امس الاول، مع أعضاء نادي هليوبوليس بمصر الجديدة من الأفضل لجماعة الإخوان المسلمين أن تكتفي بخدمة الدعوة وأن تبتعد عن النشاط الحزبي والسياسي.

وأشار أبو الفتوح إلى أنه هناك التزاما من جميع المرشحين المحتملين بفرض غطاء من السرية على الاجتماعات التي تدور بينهم حول موضوعات مختلفة، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن يقوموا به، على اختلاف توجهاتهم، في المرحلة الحالية، وقال سنعلن نتيجة الاجتماعات فور التوصل لها، وان هذه اللقاءات تعد الأولى، وقررنا وضع مصلحة الوطن فوق مصلحتهم الشخصية وحتى الانتخابية.

ولفت أبو الفتوح إلى ضرورة أن تنتهي مرحلة الغموض الحالية، من خلال جدول زمني لانتقال السلطة، موضحا أن التحرك السياسي تحت ضغط المليونيات لا يمكن أن يستمر. واستدرك قائلا إن المواطنين على صواب بخروجهم مرات أخرى نتيجة ما يشعرون به من قلق، إلا أن ذلك لا ينفي الثقة فيما أعلنه المجلس العسكري من أنه لا ينوي الاستمرار في السلطة.

واعتبر قانون الطوارئ طاردا للحرية والاستثمارات وانتهت مدة تطبيقه فعليا منذ يومين وفقا للإعلان الدستوري، ولا يمكن مده إلا باستفتاء شعبي، وقال إن القانون العادي يكفي لمواجهة البلطجة والسيطرة على الأمن، على أن تتم محاكمة من يقومون بأعمال البلطجة سريعا أمام محاكم خاصة.

وأوضح د.عبدالمنعم أبوالفتوح أنه على الرغم من عضويته بمكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين لأكثر من 23 عاما، إلا أنه ضد أن تقوم أي حركة دعوية أو دينية إسلامية بعمل سياسي أو حزبي.

وقال إن الجماعة بناء وطني شريف، إلا أنه لا يخلو من بعض القصور والأخطاء البشرية. وحول دور مصر في مشكلة الشرق الأوسط، ومعاهدة السلام مع إسرائيل، قال د.أبوالفتوح إن هدفه كمرشح محتمل أن يعمل على أن تكون مصر دولة قوية، مضيفا: حاليا مصر لن تؤدي دورا أكثر من الكلام الذي ليس له مردود، ولكن إذا استردت مصر قوتها فسوف تكون محل احترام وتأثير على كل الأطراف.

وعما يتردد عن تعديل اتفاقية كامب ديفيد المبرمة مع إسرائيل، قال د.أبوالفتوح إن العلاقة مع إسرائيل تحتاج إلى إعادة نظر وفق مصلحة مصر، مع إطلاع المواطنين على كل ما يتصل بهذا الموضوع، دون اللجوء إلى مبالغات مثل القول إن إعادة النظر في الاتفاقية يعني الحرب مع إسرائيل.

وفيما يتعلق بتجدد الإضرابات والمظاهرات الفئوية، قال د.أبو الفتوح إن ذلك يعني أن الناس يعانون من غياب الشفافية حول الوضع السياسي والمرحلة الانتقالية، لأنهم لا يعلمون متى بالضبط سيستقر النظام وتتحقق مطالبهم.

وتعليقا على تصريحات المرشح الرئاسي المحتمل والداعية الإسلامي حازم صلاح أبو إسماعيل التي قال فيها إنه سيعمل على فرض الحجاب، رأى أبو الفتوح أن هذه التصريحات غير منطقية، لأن فرض القيم الدينية بالقوة سيعني أن يتحول الناس إلى منافقين.

وأضاف من غير المعقول أن يلقي نظام سياسي القبض على النساء غير المحجبات، وهذا النظام متبع في بعض الدول لكنه لم يجد نفعا. وردا على سؤال حول موقفه كمرشح محتمل من الفن، قال أبو الفتوح: إن الإبداع لا يصح أن تقوم السلطة بمصادرته، إلا إذا تم ذلك بمقتضى حكم قضائي.

اعتقال المتهم بقتل ضابط بعد أقل من 24 ساعة

القاهرة ـ د.ب.أ: ألقت الأجهزة الأمنية المصرية امس الأول القبض على مشتبه به في قتل ضابط مصري على أطراف العاصمة القاهرة الثلاثاء. وتمكنت الشرطة من ضبط قاتل ضابط الشرطة النقيب حازم محمود عزب الذي لقي حتفه في «مدينة السلام» شرق القاهرة، وذلك أثناء تواجد المتهم بإحدى الوحدات السكنية في مدينة السادس من أكتوبر.

وذكر مصدر امني ان القاتل يدعى عبدالحميد عطية عمر من مواليد عام 1976 وقد تم العثور على السلاح المستخدم في الحادث، بالإضافة الى بندقية آلية وبندقية قناص كانتا بحوزته وقت وقوع الحادث.

وأكد المصدر ان المتهم لم يسبق اتهامه في أي قضية، وجار التحقيق معه للوقوف على أسباب ارتكابه الجريمة.

البرادعي يدعو للإسراع بتطبيق قانون الغدر على قيادات «الوطني» المنحل

محمد البرادعي

القاهرة ـ أ.ش.أ: دعا الرئيس السابق للهيئة الدولة للوكالة الذرية د.محمد البرادعي المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية الى الاسراع بتطبيق قانون الغدر على قيادات الحزب الوطني المنحل، معتبرا ذلك هو الطريق لبناء مصر المستقبل.

واكد ان قانون الغدر من الممكن ان يدفع مصر الى بر الأمان لأنه سوف يطبق على الخارجين عن القانون من النظام السابق.

واضاف اناشد اصحاب الثورة المضادة بعدم تقويض الحلم.

وقال البرادعي في رسالة اطلقها امس على موقع تويتر للتواصل الاجتماعي «بناء مصر المستقبل يتطلب التفعيل الفوري لقانون الغدر والعزل السياسي لقيادات الوطني».

مضيفا: «لا تجهضوا الحلم».